الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر
- بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي -

أ . تومي حسين- جامعة الجزائر

الملخص:

يعتبر التعليم عامة والتعليم العالي خاصة دعامة أساسية لقيام أي نهضة أو تحقيق أي تنمية، ومن هذا المنطلق اتجهت السلطات في الجزائر إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم، ذلك أن عملية التنمية تعتبر عملية معقدة حيث تستهدف نقل المجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وبما أن الإنسان يعد الوسيلة الأولى التي تنطلق منها عملية التنمية وتنتهي إليه ثمارها، وجب القيام بإعداده وتأهيله وليس ثمة أحسن من الجامعة في إعداد وتأهيل الإطارات وتدريب الكفاءات.

وعلى هذا الأساس تم استثمار أموال طائلة وبذل جهود معتبرة في سبيل بناء قاعدة تعليمية تنهض عليها تنمية المجتمع، وبالرغم من الأعداد الهائلة التي تم تخريجها من مختلف الجامعات خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذه المدخلات لم تكن لتتناسب مع المخرجات المنتظرة، حيث بقيت البلاد تعاني من مشكلات عويصة، ولم تتخلص من التبعية للخارج.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن بعض جوانب القصور في تجربة الجزائر التي نجحت في إعداد الكفاءات وأخفقت في استغلالها على مسرح إنجاز وتحقيق التنمية المنشودة.

مقدمة:

الغرض من هذه الورقة التي تعالج موضوع الجامعة ودورها في تنمية المجتمع في الجزائر، أن تكون معالجة للكليات دون الدخول في التفاصيل والجزئيات، لأن المجال لا يسمح بذلك، كما أنها تحاول أن تناقش بعض المسلمات، وتثير بعض التساؤلات في إطار الكليات التي تتعرض لها، ذلك أن قضايا التعليم عامة والتعليم العالي الجامعي خاصة، قضايا جوهرية

وخطيرة، وينبغي أن تدرس وتحلل من مختلف الزوايا، وأن يشارك في تحليلها وتقويمها مختلف المعنيين بقضايا التنمية في آمادها القصيرة والبعيدة.

كذلك تحاول هذه المعالجة أن تضع التعليم الجامعي في منظور مجتمعي بأبعاده وعوامله الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأهمية التفاعل المتبادل بين التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وما تجسده من بنى ومؤسسات وأوضاع اجتماعية، إن لهذا التفاعل تأثيرا وتأثرا قد يختلف من مرحلة إلى مرحلة أثناء التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما يختلف في جوهر مضمونه أو في عناصر معينة من هذا المضمون، ولا شك أن مثل هذا التفاعل بين التعليم والنظام الاجتماعي تبدو أوضح ما تكون في وظائف التعليم العالي باعتباره قمة النظام التعليمي، وهو كذلك في كثير من الدول وفي الجزائر على وجه الخصوص.

من هنا فإن هذه الدراسة للعلاقة بين التعليم العالي (الجامعي) من ناحية وتنمية المجتمع من ناحية أخرى تظل معالجة مكتبية تخضع للتأمل والاستقراء النظري، لا تغني عن إلزامية القيام بدراسات ميدانية تظهر أهمية العلاقة بين الجامعة والتعليم العالي من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

كيما يتسنى للمتخصصين لتحديد - وبدقة- دور وأهمية التعليم العالي في النهوض بالمجتمع وتقدمه، وفي هذا السياق ينبغي البحث عن إجابات لتساؤلات، كثيرا ما تطرح في مجال التعليم بصورة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص وهي: ما دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما حدث ويحدث من نمو في قطاعات الإنتاج، وتوفير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة وبمعنى آخر دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وباعتبار أن تنمية المجتمع تقوم على العنصر البشري الذي يمثل العامل الفعال والعمود الفقري في جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فما هو إسهام الجامعة في مد التنمية بالعناصر البشرية الكفؤة والمؤهلة؟

وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة إبراز التجربة الجزائرية وما قامت به الجامعة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي في تنمية المجتمع ودون الإخلال بالمطالب المستقبلية للأجيال، وما لها وما عليها باعتبارها المؤسسة المنتجة للموارد البشرية التي تؤطر عملية التنمية ووتوجهها نحو المنهج السليم خدمة للفرد والمجتمع والأجيال القادمة؟

التنمية التقليدية والتنمية المستدامة:

لا يتسع المجال للغوص في مفهوم التنمية وأنواعها وأبعادها، ذلك أن مفهوم التنمية نشأ وترعرع في أحضان التطور الذي عرفته البشرية على مختلف المستويات، وبرز مفهوم التنمية بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت دول أوربا محطمة بفعل الحرب، وظهور مجموعة من الدول سميت بدول العالم الثالث أو الدول المتخلفة التي تعاني من حلقات تخلف دائرية تتمثل في انخفاض المستوى الاقتصادي إلى ما دون الكفاف، وسيادة الأمية الهجائية والفكرية، وانتشار الأمراض الوبائية والمتوطنة، وانطلاقا من هذا الوضع ظهرت مفاهيم متعددة لكلمة التنمية، منها "أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".[1]

ويرى آخرون بأن تنمية المجتمع تنطلق من تحقيق التنمية الاقتصادية وأن تحسين الظروف الاقتصادية هي المحرك الأول لكافة المتغيرات الأخرى داخل النسق، ويقصدون بالتنمية الاقتصادية "تنمية مختلف الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة لأقصى درجة وبطريقة أفضل، إلى جانب خلق فرص جديدة للعمل بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية"[2]. بينما تعني التنمية الاجتماعية تنمية قدرات الإنسان ذاته إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن تحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانيات البشرية للمجتمع لدفع عجلة التنمية الشاملة، كما تعني بإنشاء واستحداث نظم كي تفي بحاجات الأفراد وإشباعها بقدر الإمكان بتقديم مختلف

(1) أحمد مصطفى عبد الحميد (مريم): **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990، ص،06.

(2) تومي حسين: **مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، (1962- 1989)**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص،54، (غ.م).

الخدمات التي يحتاجونها.[1] والعمليتان الاقتصادية والاجتماعية تهدفان إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ورفع مستواه.

ومع مر الزمن تطور مفهوم التنمية ليأخذ أبعادا أخرى حيث إن عمليات التنمية الاقتصادية الرامية لزيادة الدخل القومي بغية رفع المستوى المعيشي للأفراد، والزيادة السكانية الهائلة التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما العالم الثالث الذي شهد نموا ديموغرافيا كبيرا رهن عمليات التنمية وزاد من الطلب إلى حد الضغط على الموارد الطبيعية مما أدى إلى استنزاف ونضوب بعض الموارد الطبيعية وإنهاك الطبيعة بشكل عام. هذا الوضع حتم التفكير في إعادة صياغة مفهوم التنمية ومراجعة أسلوب ومنهج تحقيقها بحيث لا تقوم التنمية على حساب البيئة والطبيعة أو لا تكون التنمية لجيل على حساب جيل أو أجيال قادمة.

ومن هذا المنطلق جاء مفهوم التنمية المستدامة، حيث ظهر لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي عرف بتقرير برونتلاند (**Bruntland Report**)، وحمل عنوانا معبرا هو: "مستقبلنا المشترك" وذلك سنة 1987، ويعني مفهوم التنمية المستدامة حسب التقرير المشار إليه: "تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها".[2]

فالتنمية المستدامة بهذا المعنى تنطوي على:

– مفهوم الاحتياجات التي يحددها الإنسان.

– مفهوم القيود التي يفرضها وضع التنظيم التكنولوجي الاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل.

---

(1) محمد عبد المجيد دياب، **التنمية البيئية كأحد محاور التنمية المستدامة**، المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، 2003، ص،08.

(2) محمد عبد الحميد إبراهيم، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، رؤية سوسيو- اقتصادية، المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة، 2003، ص،11.

تنمية بشرية وإنسانية لا تنمية موارد اقتصادية:

أدى المفهوم التقليدي القاصر للتنمية والقائم على اختزال التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي سريع ومستمر يؤدي إلى رفع مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، حيث لم يؤد إلى تحسين الوضع المعيشي للأفراد ولا سيما في الدول المتخلفة، ولم يخدم البشر بعتبارهم وسيلة التنمية الأولى وغايتها النهائية.

من هنا أخذ مفهوم التنمية يركز على البشر باعتبارهم الثروة الحقيقية للأمم، كما بدأ مفهوم التنمية البشرية في العقدين الأخيرين يحل محل مفهوم التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على أن التنمية البشرية هي الغاية، وما النمو الاقتصادي سوى وسيلة لبلوغها.

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2004 عن الأمم المتحدة تعريف لمفهوم التنمية البشرية ينطلق من أن "الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن هدف التنمية الأساسي هو توسيع حريات الإنسان، حيث يمكن لعملية التنمية أن تزيد القدرات البشرية بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياة مكتملة وخلاقة".[1]

ويذكر التقرير أربع قدرات أساسية: "أن يعيش الإنسان حياة مديدة صحية، ويكون حسن الاطلاع، ويتمكن من الحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشة لائق، ويشارك في حياة الجماعة".[2]

وفي هذا السياق يجدر التذكير بالتداخل الكبير بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية الإنسانية وكلاهما يهدف إلى أن:

1 - يعيش الإنسان أطول مدة حياة ممكنة وصحية.

2 - تمكينه من اكتساب المعرفة.

3 - تمكينه من الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

---

(1)الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2004**، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان،2004.

(2) نفس المرجع.

وقد طور خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقاييس لقياس مستوى التنمية البشرية تنحصر في أربعة متغيرات أساسية هي:

1 - العمر المتوقع عند الميلاد، بحيث يتم تحقيق حياة طويلة وصحية.

2 - نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة.

3 - معدل مجموع الالتحاق في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وهذان المقياسان يمثلان المعرفة.

4 - الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقدرا بالدولار الأمريكي، ويمثل مستوى معيشي لائق.

وأضيف مؤخرا مؤشر مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ومما سبق يتضح أن مفهومي التنمية البشرية والتنمية الإنسانية يكادان يعنيان نفس الشيء، فلا يمكن تحقيق تنمية إنسانية دون تحقيق تنمية بشرية، وأن التنمية البشرية تمثل أساس التنمية الإنسانية.

ومهما يكن مفهوم التنمية، فهو عملية معقدة متشعبة وذات أبعاد متعددة تصاحب الفرد والمجتمع في أي زمن ومكان لتلبية الحاجات المتجددة والمتزايدة من وقت لآخر.

ـ التعليم العالي والتنمية:

المورد البشري هو العمود الفقري الذي تقوم عليه ومن أجله جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن تقوم عملية التنمية بدون تأهيل وتنمية القدرات والطاقات لدى القائمين بها، لذلك نجد أن متلازمة التعليم العالي والتنمية لا يمكن تجاوزها.

فالجامعة هي التي تعمل على تأهيل القوى البشرية وإعدادها، وتطويرها تلبية للقطاعات المختلفة التي تنهض على عاتقها عمليات التنمية، ولهذه الأهمية أدرك الاقتصاديون منذ أمد بعيد أهمية العنصر البشري، وهذا ما نجده صريحا في كتابات آدم سميث، عن رأس المال

(1)الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)**، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ص، 45 .

الثابت في قوله: "إن اقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بمثابرته على التعليم والتدريب، عادة ما يكلف أموالا تعتبر بالفعل رأسمالا ثابتا ومحققا للشخص الإنساني، فهذه الكفاءة الشخصية تؤلف جزءا من المجتمع الذي ينتمي إليه، كما تؤلف جزءا من ثروته الشخصية".

ومع أ. مارشال تعمق أكثر مفهوم رأس المال البشري في قوله: "إن أفضل رؤوس الأموال قيمة هو رأس المال المستثمر في تنمية الإنسان". كما يبين كوزنتز، أن الاستثمار في العنصر البشري يعد من العوامل الهامة في تكوين رأس المال في المجتمع حين قال: "من نتائج دراسة النمو الاقتصادي خلال فترة طويلة، وفي مجتمعات متعددة ومختلفة، ينبغي توسيع إطار مفهوم رأس المال ليتضمن أيضا الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، أي لكي يتضمن الاستثمار في العنصر البشري".[1]

وضمن هذا السياق، أجريت دراسات متعددة لإبراز قيمة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو المهني أو العالي، وأثبتت هذه الدراسات التي تم معظمها في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي وفي الدول الإسكندنافية، أن ما حدث من نمو في الدخل القومي خلال فترات معينة، لا يمكن تفسيره على أساس زيادة عوامل الإنتاج المادية وزيادة رأ س المال، وانتهى الاستنتاج إلى وجود عوامل أخرى، أطلق عليها "العامل المتبقي" متمثلا في ارتفاع مستوى المهارة في قوة العمل، واستخدام التطبيقات التكنولوجية، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم ومخرجاته المباشرة وغير المباشرة ذات الأثر في تعظيم العائد من مختلف عوامل الإنتاج.

ويهتم الاقتصاديون المحدثون الآن اهتماما بالغا بعمليات الاستثمار التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، لأن أهداف المجتمعات الحديثة تشمل الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتنمية المورد البشري شرط أساسي لتحقيقها جميعا، ذلك أن أي مجتمع يحتاج في دفع عجلة التنمية إلى القوة العاملة بجميع فئاتها.

(1) غادة قضيب البان، "**التعليم مشروع اقتصادي**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع: 146، أفريل 1991، ص، 62.

ومن هنا كان إعداد القوى البشرية، هو المدخل الرئيسي لنجاح كل تنظيم اقتصادي أو اجتماعي. ويتزايد يوما بعد يوم اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة، بإعداد العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية، والتي تعني زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع. ويعد التعليم بأنواعه المختلفة ومراحله المتعددة المصدر الأساسي لتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من موارد بشرية، باعتباره الأداة الأولى للتغيير الذي يعتبر جوهر التنمية- أية تنمية- فهو يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وإعدادها وتطوير قدراتها، وهو الذي يعمل على بث الوعي العلمي والعملي المبني على إدراك الفرد للظروف المحيطة به وقدرته على تحسينها.

ويتأكد يوما بعد يوم أن التنمية بأنواعها ومفاهيمها المختلفة لا يمكن أن تحدث في غياب الموارد البشرية المؤهلة، وأن هذه الموارد البشرية ليس لها حد معين من التعليم اللازم لمساندة عملية التنمية والقيام بها، ذلك أن الظروف الحالية التي تعيشها الدول ولا سيما تلك الدول المتخلفة، تفرض عليها الارتقاء بمستوى التكوين والتعليم، بسبب التطور الهائل الذي عرفته طرق الإنتاج وأساليبها التكنولوجية المعقدة، وتعاظم الإمكانيات وتراكم المعارف، كل ذلك يفرض مستوى تعليميا عاليا ومسايرا لما هو موجود في الدول المتطورة، وعليه فدور الجامعات في إعداد الموارد البشرية خدمة للتنمية، أصبح العنصر الحاسم في إنجاح التنمية باعتبار أن الإنسان المؤهل والمدرب والمتعلم يمثل محور التنمية.

ـ دور الجامعة في نهضة الشعوب والمجتمعات:

لقد أكدت التجارب التي شهدها عالمنا المعاصر، تلك الصلة الوثيقة بين المنظومة التعليمية وبين النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث شهد القرن العشرون أمثلة وتجارب رائدة في بعض البلاد، إذ كلما أحست بالهوان والتخلف أمام غيرها هبت إلى مراجعة منظومتها التعليمية لانتشالها من وهدتها ورفعها إلى مصاف الدول الرائدة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ـ أمثلة رائدة:

فقد خرجت الجزر اليابانية على العالم في الثلاثينيات من القرن العشرين، عملاقا تتحدى أرضها الفقيرة وبراكينها المدمرة وعزلتها في أعالي البحار، لتغير خريطة الشرق الأقصى،

ولم تزدها هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية سوى إصرار على الانتصار بذخيرتها من الخبرة.

إن المئات من اليابانيين، الذين كانوا يتجولون في أرجاء أوربا وأمريكا تحت ستار السياحة، لم يكن همهم سوى استخلاص عناصر القوة في الغرب، فوجدوه علما ومعرفة فاختطفوه في غفلة من أهلها، وصاغوا هذه المعارف والعلوم في قالب حضارتهم العريقة، ليجعلوا من بلدهم اليابان القوة الاقتصادية الثانية في العالم والتي يحسب لها ألف حساب من قبل أعداء الأمس.

أما ألمانيا التي احتفلت بدفن آخر أمي في عهد "بسمارك"، لم يفت في عضدها أن انهزمت في حربين عالميتين في أقل من ربع قرن، وتوزعها المنتصرون أشلاء وقطعا، تفرض اليوم هيبتها، وتصدر إلى منتصري الأمس بعضا من خبرتها. لقد انهارت قوتها المادية، ولكن قوة مؤسستها العلمية ونظمها التعليمية، لم تنهر وبقيت راسخة شامخة.

فألمانيا هي أول دولة في العالم بنت الجامعة الحديثة، ووضعت مشروع إصلاح التعليم العالي المعروف باسم مشروع هامبولد Humbold سنة 1806 الذي جعل من الجامعة الربان الذي يقود السفينة.[1]

هذا الربان الذي كلما أحست ألمانيا بالتخلف والانهيار والهزيمة رجعت إليه لتسلمه قيادتها لانتشالها من وهدتها، وتبوئها الصدارة كما هي عليه اليوم في قيادة أوربا بأكملها بمن فيها أعداء الأمس.

أما الاتحاد السوفياتي ـ سابقا- فقد أدرك لينين قبل الثورة بسنوات مدى التآزر والتكامل بين وجهي التنمية المادية والإنسانية فعهد إلى زوجته منذ سنة 1915 بالتفكير في وضع إستراتيجية "للتعليم القومي والديموقراطية"، وقد ألح المشروع على أهمية بناء الإنسان عقلا وخلقا حيث جاء فيه: "بالتعليم والمعرفة، يمكن أن نروض المادة، ونقهر العالم الأكبر والأصغر، ونضع الدعائم الباقية للمجتمع الاشتراكي الجديد. إن المادة ستبقى خاملة ومشلولة، إذا عجزت عقولنا وأيدينا

(1) محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص 178.

عن إخضاعها". وبهذه المعادلة البسيطة حقق الاتحاد السوفياتي طفرة جعلته في مقدمة البلاد التي تصنع الخبرة وتصدرها، فبعد أن كان عدد الباحثين والمدرسين في جامعاته سنة 1914 لا يتجاوز (10200) أصبح في سنة 1956 حوالي (240000) من بينهم أكثر من (25000) من المتفرغين للبحث الأساسي والتطبيقي في المعاهد المتخصصة، ولم يكن هذا إلا نتيجة أن الدولة قامت خلال خمس سنوات ما بين (1932- 1938) ببناء أكثر من 20000 مدرسة وأسست حتى سنة 1959، أربعين جامعة يؤمها جميعا حوالي 60 مليون من التلاميذ والطلاب، ولا عجب بعد هذا أن نجد الروس أول من غزا الفضاء سنة 1957.(1)

هذه الغزوة التي زلزلت أركان النظام التعليمي الأمريكي، فسارع قادة أمريكا إلى مراجعة وإصلاح نظامهم التعليمي للمحافظة على ريادتهم وقيادتهم للعالم.

وبالفعل فقد هيأت الولايات المتحدة هياكل ومؤسسات وتنظيمات جعلتها "قبلة" يحج إليها العلماء والخبراء والباحثون من كل مناطق العالم، فتلتهمهم وتجعل منهم أدوات طيعة وفعالة في خدمة التنمية بالبلاد.

وبهذا أصبحت الولايات المتحدة منطقة "جد جذابة" للكفاءات والعقول، خاصة من المناطق المتخلفة مثل البلاد العربية والإسلامية التي يهاجر منها سنويا حوالي 1.8 مليون جامعي ومتخصص أكثر من نصفهم يتوجهون نحو الولايات المتحدة. لم يكن هذا الوضع ليكون لولا أن قادة الفكر في الولايات المتحدة أعلنوا فيما يشبه البيان العالمي بأن "سعادة الشعب تتوقف على ذكائه وتربيته تربية حقة وأن الإنفاق على التعليم هو أفضل الوسائل للغنى والثروة، فالمدرسة والكلية، هي وسيلة التقدم الاجتماعي والطريق الوحيد للوفاء بحاجات الفرد والجماعة، ولذلك ينبغي أن تكون نقية نقاء الهواء الذي نتنفسه وصافية صفاء الماء الذي نشربه، فلا سعادة بالجهل، ولا اطمئنان مع الأمية".(2)

(1) نفس المرجع، ص، 179.

(2) نفس المرجع، ص 180- 181

ولولا خشية الاستطراد لتوسعت في سرد أمثلة وتجارب كثيرة عرفها الغرب والشرق من الصين، وتايوان والكوريتين، وماليزيا وسنغافورة، وكندا، وأستراليا، وقبل هؤلاء جميعا الدول الأوروبية الغربية، كل هذه الدول التي تعيش تقدما صناعيا ونموا اقتصاديا وتنمية بشرية جعلتها تتصدر ترتيب دليل التنمية البشرية التي تصدره الأمم المتحدة سنويا.

إن التعليم ولا سيما التعليم العالي يعتبر إكسير التقدم وبلسم التنمية الشاملة في كل التجارب التنموية الناجحة وفي هذا السياق وقبل الحديث عن التجربة الجزائرية، وددت أن أعرج على تجربة بدأت تؤتي ثمارها، وتقلق أعداءها الذين تنادوا أن عليكم بإيران ذلك العملاق القادم من الشرق، فحاصروه وحاربوه مثلما فعلتم مع جارته العراق، وإلا فلت من أيديكم وأصبح عملاقا منافسا لكم، ذلك أن هذه التجربة قريبة منا زمانا ومكانا وحضارة.

ـ الجامعة في ظل الثورة الإسلامية الإيرانية:

مباشرة بعد الثورة الإسلامية في إيران، شكل القادة الجدد جهازا خاصا، ولجنة عليا يرأسها رئيس الجمهورية، أسندت لها مهمة إصلاح وتغيير الواقع الثقافي وإحلال محله فلسفة الثورة، حيث انطلق الموجهون الجدد من أن معامل الفكر والمعرفة، معامل التعليم تحديدا، هي الساحة الرئيسية لعملية تغيير عقل المجتمع من حيث إن المنتمين إليها هم في نهاية الأمر، عقول تحت التكوين.

والأمر كذلك، فلم يكن معقولا في ظل الثورة الإسلامية أن تظل مدارس الثانوي والجامعات تلقن الطلاب أن الكون خلق بالصدفة، وأن نظرية داروين في النشوء والارتقاء هي مفتاح الحقيقة في أصل الجنس البشري وتطوره، وأن الدين ظاهرة اجتماعية أو أنه أفيون الشعوب، وأن الفلسفة لابد وأن تؤدي إلى إنكار وجود الله... وهكذا."

"لم تكن معاهدنا وجامعاتنا تعكس قيم المجتمع الجديد" هكذا قال مقرر اللجنة العليا، الجامعات بوجه أخص بدت كما لو كانت عضوا شاذا في جسم إيران الإسلامية، لذا كان أمامنا عدة مهام أولها تنقية المناهج والكتب من "الشوائب" العالقة بها، وثانيها وضع

مناهج تعكس قيم المجتمع الجديد، وثالثا تهيئة المناخ الجامعي المناسب لبلوغ الهدف المنشود[1].

كانت الجامعات هي أكثر ما لفت الأنظار في وقت مبكر، فأصدر الإمام الخميني توجيها في منتصف عام 1980، يقضي بتشكيل لجنة الثورة الثقافية من سبعة أشخاص، تسند لها مهام إصلاح الجامعات.

اجتمعت لجنة السبعة لوضع الخطوط الأساسية والإطار العام للثورة الثقافية، بعد وقف الدراسة بالجامعات والمعاهد التي كانت تضم وقتئذ 180 ألف طالب وطالبة، انطلق الإصلاح والتغيير بتشكيل لجان في كل كلية لمراجعة المناهج، وإبداء الملاحظات عليها، تمهيدا لتنقيتها، وهي مهمة اشترك فيها حوالي 2000 أستاذ جامعي من مختلف التخصصات، إلى جانب الفقهاء الذين كان إسهامهم الأكبر في قراءة مناهج الدراسات الإنسانية.

انتهت هذه المرحلة إلى أن مناهج الكليات العملية والتطبيقية لم يكن هناك ما يتعارض مع قيم الإسلام، فسارعنا بإعادة فتح كليات الطب قبل أقل من سنة من إغلاق الجامعات، بعدما استرشدنا بآراء الفقهاء في بعض المسائل الخاصة، أما في كليات الزراعة لاحظنا أن المناهج تخرج زراعيين للعمل في المكاتب وليس في الحقول، فقررنا أن يدرس الطالب سنتين في التدريب العملي ثم يعود لمواصلة دراسته حتى البكالوريوس، أما في الهندسة جرى مسح لحاجات الصناعة ومشروعات التنمية، في ضوئه أضفنا بعض الأشياء وحذفنا أشياء أخرى، وكانت أعيننا على المجالات التي كان يعمل فيها فنيون أجانب، ومن الأمريكيين خاصة، ثم تركوها ولم يعد لدينا من يستطيع مباشرة مسؤوليتها، بعد إنجاز مثل هذه المهام في الكليات العملية التطبيقية، أعيد فتحها تباعا خلال سنتين.

الأمر كان مختلفا تماما بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كانت مراجعة مناهج تلك العلوم هي المهمة الأعسر والأصعب بل الأخطر، فكل من علوم الاجتماع والنفس والفلسفة والأدب والجغرافيا والاقتصاد والقانون... إلخ، يحمل شيئا من العقيدة، وكان علينا أن نغير البرامج والمحتوى في كل منهج تقريبا.

(1) فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، مركز الأهرام، القاهرة، ط2، 1988، ص300- 308

فالثورة الرسالية إذا لم تتجاوز الأشكال إلى الأعماق، فإن رسالتها تظل دائما في مهب الريح، فإن الثورة بمفهومها الحقيقي إذا لم تتبن فكرا جديدا، ورؤية حضارية مختلفة، فإنها تصبح مجرد انقلاب على السلطة.

وبعد أقل من ثلاثة عقود استطاعت إيران أن تحقق إنجازات في مختلف الأصعدة جعلت منها القوة الاقتصادية والتكنولوجية الناهضة في المنطقة، والتي يحسب لها الغرب الآن ألف حساب، ذلك أن إيران فهمت أن التنمية أيا كانت لا يمكن تحقيقها خارج الإطار الحضاري وأنها تتم وفق قيم وموجهات نابعة من تاريخ وحضارة البلد.

ـ التعليم العالي والتنمية في الجزائر غداة الاستقلال:

لاشك أن الجزائر واحدة من بين دول العالم الثالث التي وجدت نفسها غداة حصولها على الاستقلال سنة 1962 أمام تركة ضخمة من المشاكل، فلقد حرص الاستعمار الفرنسي طوال وجوده أن يجعل من الاقتصاد الجزائري مدمجا في اقتصاد فرنسا الرأسمالي ورافدا له، وذلك بتخصيص الجزائر لإنتاج المواد الأولية الزراعية منها والاستخراجية وتصديرها إلى المركز في فرنسا، حيث تصنع هناك ثم يعاد استيراد بعضها كمواد مصنعة.

أما في الجانب التعليمي والثقافي، فكان حرص الاستعمار شديدا مستعملا كل ما يملك من قوة وبأس لفرض واقع الأمية والجهل والتخلف، لكي لا تقوم للبلاد قائمة، وتبقى متخلفة حضاريا وماديا وعلميا وتكنولوجيا، وبسبب هذا ورثت الجزائر غداة استقلالها تركة ثقيلة، منها انتشار داء الأمية وتفشيه في أوساط أفراد المجتمع، إذ بلغت نسبة الأمية سنة 1962 حوالي 80٪، كما ورثت نظاما تعليميا أقيم وفق متطلبات الأقلية الفرنسية والأوروبية المتواجدة بالجزائر، حيث لم يسمح بتوسيع حق التعليم لكل أبناء الجزائر، لا سيما كلما انتقلنا من مرحلة تعليمية أدنى إلى مرحلة أعلى، إذ لم يكن بالجزائر إلا جامعة واحدة أقامها الاستعمار بالجزائر العاصمة سنة 1909 موجهة أساسا لأبناء المعمرين وأقلية قليلة من أبناء الجزائريين.[1]

(1) تومي حسين، مرجع سابق، ص، 243.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف أساسا، زادته سنوات الحرب التحريرية ترديا، وتخلفا بفعل التدمير شبه الكلي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية، وتخريب البنية التحتية التي كانت موجودة على قلتها، وأمام هذا الوضع فرضت تحديات ضخمة للنهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة الكفيلة بتلبية حاجات السكان المشروعة.

وإيمانا بالدور الهام الذي يلعبه التعليم من حيث إنه السبيل والكفيل بضمان قوة عمل تستجيب كما وكيفا للحاجات التي تتطلبها عملية التنمية، عمدت السلطات إلى الاهتمام الفائق بقطاع التربية والتعليم، وهذا ما نصت عليه كل النصوص والمواثيق الأساسية للبلاد.

هذا الاهتمام تجلى من خلال الإنجازات الضخمة التي شهدها قطاع التربية والتعليم، والتعليم العالي على وجه الخصوص، الذي عرف تطورا كميا ملحوظا وإصلاحات متعددة لجعله يساير عمليات التنمية ويقودها نحو التقدم والتطور.

ـ الجامعة الجزائرية ودورها في تكوين الخبرة الوطنية:

تعتبر الجامعة في مختلف الأنظمة، المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط والإبداع الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية، ولحاجة عمليات التنمية التي شرع فيها غداة الاستقلال إلى الكوادر والكفاءات تم الاهتمام بالتعليم العالي من حيث توسيعه إلى أكبر عدد ممكن لأبناء الوطن، هذا الاهتمام الذي توجه إلى الكم دون مراعاة الكيف، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا في عدد الطلاب حيث تم تسجيل 2725 طالب وطالبة للموسم الجامعي 1962- 1963، ثم تطور هذا العدد إلى 7478 طالب وطالبة في السنة الدراسية 1966- 1967، أي بزيادة قدرها 174.42 ٪ في هذه الفترة.

أما العام الدراسي 1970- 1971، فقد بلغ مجموع الطلاب في مستوى التدرج 19311، ليقفز العدد إلى 35680 منهم 8422 طالبة في العام الدراسي 1974- 1975، وبقيت وتيرة

الزيادة مستمرة إلى يومنا هذا سواء في عدد الطلبة أو في عدد هيئة التدريس أو هياكل ومؤسسات الاستقبال كما تبينه الجداول التالية:

جدول (01) يبين تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 1962- 2007:

السنة	عدد الطلبة المسجلين بالآلاف
1962 -1963	2.8
1966 -1967	8.4
1970 -1971	19.3
1974 -1975	37.1
1978 -1979	53.8
1982 -1983	95.9
1986 -1987	154.7
1990 -1991	207.8
1994 -1995	238.4
2000 -2001	488.6
2001 -2002	569.9
2002 -2003	616.6
2003 -2004	653.2
2004 -2005	755.46
2005- 2006	780.84
2006-2007	864.12

- الديوان الوطني للإحصائيات .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول (2) يوضح عدد الأساتذة بالجامعات الجزائرية سنوات 2000- 2007.

السنة / الأساتذة	2001-2000	2003- 2004	2006- 2007
الأساتذة الدائمون	17780	22650	29062
الأساتذة الأجانب	76	61	73

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأنترنت.

جدول (03) يوضح عدد الهياكل والمؤسسات الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2007.

النوع / السنة	2001 -2000	2002 -2001	2003 -2002	2004 -2003	2005 -2004	2007 -2006
جامعات	17	25	25	26	26	27
مراكز جامعية	13	14	14	13	13	16
معاهد عليا	6	2	2	2	2	11
مدارس عليا	3	3	3	3	3	4

موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأنترنت.

التزايد الهائل لعدد الطلبة، فرض على القائمين بالتعليم العالي التفكير في إصلاحه، ذلك أنه لا يمكن تخريج طلبة في قوالب تعليمية موروثة عن الاستعمار، خاصة وأن البلاد تعرف عمليات تنمية سريعة في حاجة إلى إطارات كفؤة لتلبية حاجات كل قطاعات التنمية،

وانطلاقا من هنا جاء إصلاح 1971 مكرسا للنصوص الأساسية للبلاد، مستندا إلى محاور أساسية يقوم عليها، وهي:[1]

1- **ديموقراطية التعليم العالي**: والتي تسمح بتوسيع فرص الالتحاق بالجامعة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائريين وهذا ما يتضح أكثر من خلال مضاعفة عدد الطلبة سنة بعد أخرى كما تظهره البيانات السابقة الواردة في الجدول رقم (01).

وقد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية، وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل البلاد لتشمل كل جهات الوطن، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (03).

وهكذا فقد شهد قطاع التعليم العالي انفجارا طلابيا ضخما أدى إلى ضعف المستوى في التكوين وإلى اكتظاظ الأقسام بعدد الطلبة وضعف التأطير ونقص بعض الوسائل قياسا بالمعايير الدولية.

2- **جزأرة الهياكل والمناهج والإطار**: ويعني إخراج الجامعة من عزلتها وتجديد هياكلها التي صممها الاستعمار لتلبي أغراضه وتخدم مصالحه، ولذا جاء الإصلاح ليعيد هيكلة الجامعة بإلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع تجمعها دوائر، وتأسيس معاهد والعمل على تحقيق نوع من التكامل والتعاون العلمي والإداري بين مختلف المعاهد وإنشاء لجان التنسيق التربوي يشارك فيها جميع الأطراف المديرة للعملية التعليمية، وسن طريقة التربصات الميدانية لربط الجامعة بالحياة العملية، وغيرها من الإجراءات في هذا السياق.

أما بالنسبة للمناهج، فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة وعرضها بأساليب تربوية جديدة مثل طريقة التكوين المندمج والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية والموجهة واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات غير أن التجديد في المناهج والأساليب لم يشمل المضمون واقتصر على الشكليات والقوالب، ذلك أن المضمون الذي يقدم في عدد من المعاهد لا يختلف كثيرا عما يقدم في

(1) محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص، 209.

النظام القديم، وأنها مازالت محتويات البرامج تستمد مادتها الأساسية من البرامج الأجنبية وخاصة منها الفرنسية.

وبالنسبة للتأطير فإن جزأرة الإدارة ومراكز الإشراف ابتداء من الجامعة ومراكز البحث وحتى الوزارة قد تحققت بسرعة وقضت على الوصاية المباشرة، إلا أن هذه العملية لم تعرف السرعة نفسها مع هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا من مستوى الأستاذ إلى مستوى المعيد والمساعد، ولم يحقق التكوين خلال السنوات الأولى للإصلاح تزايدا كميا وكيفيا يوازي التزايد الهائل لعدد الطلاب، ويكفي أن نشير إلى أن الأساتذة الأجانب من مختلف الرتب في السنة الدراسية 1978/1977 كانوا يمثلون نسبة 47٪ لكن مع مرور الوقت واعتماد المكونين وذلك بتوجيه بعثات إلى الخارج ثم اعتماد تكوين المكونين بالجامعات الوطنية أدى إلى رفع نسبة الجزائريين في هيئة التدريس لتصل الجامعة الجزائرية إلى حد الاستغناء كليا عن الأجانب إلا ما ندر، كما يوضحه الجدول رقم (02).

3- **التوجه نحو التعليم التقني والتطبيقي:** لقد تنبهت الوزارة المعنية إلى خطورة الاختلال بين الاختصاصات وعدم تطابقها مع حاجات البلاد وانعدام التوجيه والاعتماد على الإجراءات الإدارية فقط، مما جعل أكثر التخصصات تضخما هي تلك التي تقدم تكوينا يتيح للمتخرج حظوة اجتماعية كالطب والعلوم القانونية حيث كانت نسبة الطلبة في كلا التخصصين تزيد عن 17٪ لكل منهما كما أن نسبة الطلبة في العلوم الاجتماعية والإنسانية تصل إلى أكثر من 55٪ من إجمالي الطلبة وذلك سنة 1972/1971.

ولذا سارع القائمون على الإصلاح إلى وضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة لتدعيم تخصصات ملحة إلى جانب إنشاء تخصصات تقنية جديدة لتدعيم عملية التنمية الجارية في البلاد، كالإعلام الآلي، والبيطرة والري وغيرها.

4- **التعريب:** لغة التدريس المستعملة قبل الإصلاح تقتصر على اللغة الفرنسية في جميع التخصصات إلا الآداب العربية وبعض التخصصات في العلوم الاجتماعية، وبعد الإصلاح الذي نص على تعريب التعليم العالي، حيث انطلقت عملية التدريس باللغة العربية في بعض

التخصصات حتى وصلت إلى 38 تخصصا لحوالي ثلث الطلبة المسجلين سنة 1978، مع إدخال مقرر اللغة العربية لكل الطلبة من أجل إدماجهم في السياق العام لعملية التعريب، ومع استمرار عملية إحلال اللغة العربية كلغة تدريس في كل التخصصات إلا أنها مع التحولات التي عرفتها البلاد نهاية الثمانينيات، عرفت عملية التعريب نوعا من الردة خاصة في العلوم التكنولوجية والعلوم الدقيقة والطب، حيث انتهت محاولات تعريب هذه العلوم إلى الصفر، بينما حققت العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب التعريب الكامل لها.

ـ الجامعة وإصلاح الإصلاح:

قدمت وزارة التعليم العالي في نوفمبر 2001 مشروع "إعادة تنظيم التعليم العالي" لمسايرة التغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في ظل ما يعرف "بالعولمة"، وتحت بند "الوضعية في الجزائر اليوم" جاء فيه: "لا يستجيب الطابع الجد أكاديمي للدراسات الجامعية الموروثة عن الفترة الاستعمارية لأهداف نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعلن عنه منذ الاستقلال، يعلن إصلاح سنة 1971 على الفور وبصفة واضحة اندماج التعليم والشهادات التي تتوجها في فروع التكوين القائمة على أساس مناصب عمل محددة كما ونوعا مع القطاعات المستعملة".

وبعد استعراض المحاور الأساسية لإصلاح سنة 1971- المشار إليها سابقا- يقدم المشروع تقييما لنتائج إصلاح 1971 في قوله: "ولأسباب لا نذكرها هنا، لم نتمكن من تجسيد هذا الإصلاح كلية في الميدان، ومنذ منتصف الثمانينيات باء انسجامها بالفشل، ونستطيع القول بدون أن نخطأ إن ديناميكية التعليم العالي كانت تتبع ديناميكية الفئة الطلابية وإن هيكلة الجامعة فرضها الطلب الإجتماعي".

ويخلص التقييم إلى القول: "يبدو لنا من الضروري تطهير الوضعية بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي، وإرجاع الجوانب العلمية والبيداغوجية للتعليم إلى

صلب المسعى وإعطاء ثانية للتخصصات الأساسية دورا مركزيا في ظل إستراتيجية سليمة لتطوير الجامعة".[1]

صحيح أن عملية تطوير التعليم تعد الركيزة الأساسية في أي عملية تنمية اجتماعية واقتصادية، لذلك ينبغي القيام من فترة إلى أخرى بعملية مراجعة وتطوير وتحديث للنظام التعليمي بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق نالت قضية تطوير التعليم، والتعليم العالي على الخصوص اهتماما في قائمة اهتمامات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على تحسن مؤشرات التعليم، فارتفعت نسبة الانخراط في التعليم والتكوين وازدادت أعداد المدارس والجامعات، وارتفع الإنفاق على التعليم وغيرها، هذا الاهتمام لم يحقق مستوى النجاح المطلوب في خدمة أهداف التنمية، بل على العكس ربما يعتبر التعليم بوضعه الحالي أحد معوقات التنمية والتحول الاقتصادي في ظل عولمة ضاغطة.

فعملية تطوير التعليم ليست مجرد برنامج أو مشروع يتم تطبيقه بدعوى التكيف مع المعايير الدولية، وإنما هي عملية طويلة المدى ومستمرة وتتميز بالمرونة والديناميكية للاستجابة إلى المتغيرات والتهديدات التي تواجه عملية التنمية مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، لا أن تكون مجرد استجابة لما يجرى في الغرب، فالواقع الغربي غير الواقع العربي ولا الواقع الجزائري.

فإذا كان إصلاح سنة 1971 للتعليم العالي يهدف إلى التخلص من المنظومة الموروثة عن الاستعمار وتطوير التعليم العالي استجابة لمستجدات المجتمع الطامح إلى حياة أفضل، واستمرار عمليات التعديل والتطوير حسب مقتضيات كل مرحلة وحاجاتها وإستراتيجيتها المتبناة فإن الإصلاح الحالي المعروف باسم (LMD) ما هو إلا استجابة للضغوط الخارجية للتكيف مع الواقع العالمي الذي تقوده أمريكا وأوربا تحت ما يعرف بنظام "العولمة" حيث إن

(1) وزارة التعليم العالي، **إعادة تنظيم التعليم العالي- اقتراحات-** مديرية التعليم والتكوين، الجزائر، نوفمبر2001، ص،ص 15- 16.

نظام (LMD) الذي هو نتاج المنظومة التربوية والتعليمية الأنجلوسكسونية، تماشيا مع متغيرات ومستجدات واقعها الاقتصادي المتطور جدا المختلف عن واقعنا الاقتصادي المتخلف.

وبعد مضي أكثر من أربعة عقود من الزمن، ألا يحق لنا إجراء تقييم موضوعي حول مساهمة الجامعة في عملية تنمية المجتمع، أي ما مدى مساهمة الخبرة الوطنية والقدرات البشرية في تحقيق التنميةالاقتصادية والاجتماعية؟

صحيح أن المنظومة الجامعية استطاعت أن تحقق نجاحا كميا هائلا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فغداة الاستقلال كان عدد سكان الجزائر يبلغ حوالي 10 مليون نسمة مقابل عدد طلبة مسجلين بالجامعة الوحيدة آنذاك لا يكاد يصل إلى 2800 طالب وطالبة، أي بمعدل طالب جامعي واحد مقابل حوالي 3600 نسمة. أما اليوم فقد تغير الواقع حيث يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 36 مليون نسمة أي تضاعف بمقدار حوالي 3.5مرات في حين يصل عدد الطلبة المسجلين في مختلف الجامعات الجزائرية حوالي 1000.000 طالب وطالبة أي شهد تضاعفا بحوالي 357 مرة عما كان عليه غداة الاستقلال، أي بمعدل طالب واحد لكل 36 نسمة (36/1) غير أن النجاح الكمي هذا لم يصاحبه نجاح نوعي على مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث تطوير القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو الخدمات المختلفة، هذه القطاعات المولدة للثروة والتقدم. وكذا غياب براءات الاختراع المؤشر القوي والمرآة العاكسة لتطور التعليم العالي.

أ- الجامعة والنمو الاقتصادي: تعد القدرات البشرية محور التنمية المستدامة، حيث لا يمكن حدوث هذه التنمية دون توافر القدرات البشرية اللازمة. وإذا كان البشر هم أداة التنمية وغايتها، فإن الهدف النهائي لهذه التنمية يتمثل في تكوين القدرات والطاقات البشرية، وتنميتها واستخدام هذه القدرات وتوظيفها في الأغراض الإنتاجية، فقد خلصت دراسة شملت192 بلدا إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64 ٪ من أداء

النمو، وفي المقابل يساهم رأس المال المادي – الآلات والمباني والبنى الأساسية- بنسبة 16٪، ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة الباقية.[1]

وبالرجوع إلى مستوى الأداء الاقتصادي في الجزائر فيمكننا التأكيد أن دور التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي، لم يكن واضحا، وربما كان منعدما، حيث من خلال البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والتي سجلت 2.5 ٪ في المتوسط خلال الفترة (1962-1984) و(-1.2٪) للفترة (1985-1998) وحوالي 4 ٪ للفترة (1999-2007)، يتبين لنا- وبسهولة- أن الأداء الاقتصادي في الجزائر مرتبط وإلى حد بعيد بالريع البترولي، فكلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها موارد البلاد وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وبانخفاض أسعار البترول كما حدث خلال سنوات (1985 - 1998) انخفض الأداء الاقتصادي ليسجل معدلات سلبية وبعودة أسعار البترول إلى الارتفاع (1999- 2007)، استعاد النمو الاقتصادي من جديد ارتفاعه.

كل هذا يؤدي بنا إلى القول بأن ارتفاع معدلات التمدرس ولاسيما التعليم الجامعي الذي واصل ارتفاعه سنة بعد سنة إلى يومنا هذا، وبمعدلات عالية لم يكن له الأثر الواضح في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد أفضى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1985- 1998) إلى تدني معدل الإنتاجية، وانخفاض مستوى دخول الأفراد.

ب - الجامعة والتنمية الزراعية: تصنف الجزائر على أنها دولة زراعية، وأن قطاع الزراعة يمثل النشاط الاقتصادي المهم، وأن الناتج الزراعي يمثل نصيبا معتبرا في الناتج القومي الإجمالي، على ضآلته إذا استثنينا قطاع المحروقات، وهنا نتساءل حول دور خريجي الجامعات في التنمية الزراعية، وبعبارة أخرى ما إسهام مدخلاتهم كقوة عمل في تفاعلها مع عوامل الإنتاج الأخرى من أرض ومياه ومعدات زراعية، في مجالات الإرشاد الفلاحي وتطوير الأساليب الزراعية، والتوسع في الإنتاج بطرق حديثة، وميكنة الزراعة، واستخدام المبيدات إلى غير ذلك من الأساليب التقانية الحديثة، والإجابة الواضحة أن خريجي الجامعات يمثلون

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)، مرجع سابق، ص، 06.

قلة قليلة من قوة العمل في القطاع الزراعي، وأن هذه القلة في كثير من الحالات تكتفي بالجلوس وراء المكاتب المكيفة لإدارة عملية تسيير الزراعة من الصالونات وبطرق بيروقراطية لا تمت بصلة إلى عالم الفلاحة، حيث أغلبهم يضيقون ذرعا بالعمل في الحقول وفي الأرياف.

ومن المعروف أن قطاع الزراعة في الجزائر على غرار بقية الدول العربية، فإنه يعتمد إلى حد كبير على الأميين وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائي والمتوسط والذين فشلوا في إيجاد فرص عمل في القطاعات الأخرى، هؤلاء الذين ما زالوا يمارسون الزراعة بأساليب وأفكار القرون الماضية.

ومن الواضح أن التنمية الزراعية لم تحقق معدلات النمو التي استهدفتها خطط التنمية المتعاقبة، بالرغم من الإصلاحات والتغييرات التي مست القطاع الفلاحي ابتداء من تأميم ممتلكات المعمرين، والثورة الزراعية، وإنشاء المستثمرات، بل بالعكس إن التخريب والتدمير لحق المزارع التي تركها المعمرون، ليمتد إلى المزارع المؤممة للملاكين الجزائريين، ليستمر مع المستثمرات، ليعم بذلك الخراب والتدمير أغلب الأراضي الزراعية ليذكرنا بالقول المأثور للعلامة ابن خلدون "المدينة إذا دخلها الأعراب أسرع إليها الخراب".

وأدى الاعتداء على الأراضي الزراعية الخصبة بتحويلها إلى مبان وأحياء سكنية وزحف رمال الصحراء نحو الشمال إلى تقليص المساحات المتاحة للزراعة ولولا برنامج الدعم الفلاحي الذي شرعت فيه الدولة مؤخرا- وذلك بفعل مداخيل البترول والغاز- لكان واقع الفلاحة اليوم كارثيا أكثر مما هو عليه، وهذا ما تعكسه الأرقام الناطقة بنفسها حيث تعد الجزائر الأكبر مساحة، الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة إذ لا يتجاوز نصيب الفرد 0.26 هكتار قابل للزراعة 2004، بعد ما كان يقدر ب1.3 هكتار للفرد سنة 1900، وزادت الانتاجية الضعيفة للزراعة الجزائرية المشكلة الغذائية تفاقما، ففي الوقت الذي تصل مردودية إنتاج الحبوب إلى 70 قنطارا للهكتار الواحد في أوربا فإنها لا تكاد تزيد عن 10 قنطار في الهكتار في الجزائر ونفس شيء بالنسبة لبقية المزروعات من الحبوب والخضر والفواكه وغيرها.

أما تربية الحيوانات، فإن مردودية البقرة الواحدة في الجزائر لا تتجاوز معدل 3000 لتر من الحليب سنويا، بينما يتجاوز هذا المعدل 8000 لتر للبقرة الواحدة في أوربا. هذا الواقع المتردي

للفلاحة أدى إلى تفاقم العجز الغذائي وجعل البلاد في تبعية غذائية رهيبة تزداد مع الأيام، فالجزائر تستورد 80 ٪ من الحبوب أي 6 ملايين طن، مقابل حوالي 02 مليون طن تنتج محليا، بينما فاتورة الغذاء تتصاعد سنة بعد أخرى، فقد كانت قيمتها في حدود 1 مليار$ سنويا في السبعينيات من القرن الماضي مقابل 2 مليار $ خلال سنوات الثمانينيات، ثم 2.5 مليار $ سنوات التسعينيات لتصل إلى 03 مليار $ خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، ثم لتتجاوز عتبة 07 مليار$ حاليا .[1]

هذه الفاتورة المرشحة إلى الارتفاع أكثر في المستقبل في غياب رؤية واضحة للسياسة الزراعية، وعدم استثمارالطاقات البشرية المؤهلة لتطوير القطاع.

ج - **الجامعة والتنمية الصناعية:** المعروف أن الجزائر مباشرة بعد الاستقلال أعلنت ثورات ثلاثا هي الثورة الثقافية والزراعية والصناعية، هذه الأخيرة التي اعتمدت على نقل التكنولوجيا المتطورة في بلاد الغرب، عن طريق إنشاء المصانع الضخمة (المفتاح في اليد) بخبرة أجنبية مستوردة، في انتظار تكوين القدرات البشرية من الإطارات الوطنية سواء عن طريق البعثات الى الخارج أو في الجامعات الناشئة في الداخل، وبفعل ارتفاع أسعار البترول بعد التأميم وحرب أكتوبر 1973، المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة، راحت البلاد تنشئ أكبر المركبات الصناعية وفق آخر طراز تكنولوجي ولاسيما الصناعات الثقيلة موزعة على مختلف جهات الوطن، وفي انتظار جزأرة الإطارات المسيرة لهذه المركبات الصناعية وتطويرها وإدارتها بفعالية والتحكم في التكنولوجيا، إذا بأسعار البترول تنهار بشكل رهيب وفجائي، لنكتشف بأن دور الإطارات الجزائرية لم يتجاوز في أحسن الحالات تشغيل المصانع وإدارتها ولم يتعدها إلى تصميم الصناعة وتأسيس المصانع وصيانتها وتطويرها بالإبداعات والابتكارات والتحكم التكنولوجي لمسايرة الغير، لتبقى مرتبطة في تبعية مطلقة إلى الأجنبي الذي قام بنقلها لنا، ولم يعطنا سر نجاحها.

(1) عبد المجيد بوزيدي: **"يجب الانتباه إلى مسألة التبعية الغذائية"** ترجمة: عبد الوهاب بوكروح: جريدة الشروق اليومي، الجزائر، 03 ماي 2007، عدد: 1983 .

وهكذا لم يكن حظ الثورة الصناعية بأحسن حال من حظ شقيقتها الثورة الزراعية، رغم إيلاء الصناعة الأولوية، والتوجه التقني والتكنولوجي في التعليم العالي بعد إصلاح 1971 الأولوية كذلك لمد الصناعة بالإطارات والقدرات المتدربة والمؤهلة، بالرغم من كل هذا، فإن القطاع الصناعي لم يعد يقدر على الاستمرار في الإنتاج، بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، وذلك لارتباطه الشديد بمصانع الخارج وضعف طاقته الإنتاجية ولم يستطع خريجو التعليم العالي الإسهام في تطوير هذه المصانع وإنقاذها وصيانتها للمحافظة على بقائها فضلا على إنجاحها، وغدت هكذا المصانع والمركبات التي أنشئت في السبعينيات والتي كانت محل اعتزاز وافتخار، معرضة لغلق أبوابها وتسريح عمالها، وعرضها للبيع كخردوات، مثلما وقع لكثير من المصانع والهياكل الصناعية بالبلاد. بل والأكثر من هذا أصبحت عبئا ثقيلا على ميزانية البلاد بتخصيص كل سنة أغلفة مالية معتبرة لابقائها على قيد الحياة أو لدفع ديونها المتراكمة بفعل التسيير الكارثي لإدارتها.

ـ الجامعة نجحت أم أخفقت في تحقيق التنمية؟

لاشك أن مشروع تنمية المجتمع في الجزائر لم يتحقق، والكل تقريبا متفقون على إخفاق برامج التنمية في الوصول إلى غاياتها وأهدافها، والشيء الذي تحقق فكثيرا ما يرد فضله إلى مداخيل البترول والغاز، وأن الجامعة لم يكن لها دور فاعل وفعال في تحقيق التنمية، وإنما لم يزد دورها على أنها مؤسسة كبقية المؤسسات تنشر العلم والمعرفة في أوساط الشباب الذي أنهى دراسته الثانوية بنجاحه في البكالوريا، ورغم محاولات الإصلاح المتعددة لجعل الجامعة مندمجة في المجتمع ومساهمة في حل مشاكله التنموية المختلفة، فإنها بقيت هامشية ومعزولة عن الحركية الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع، وهي كغيرها من القطاعات الأخرى تعتاش من مصادر الثروة البترولية، كما أنها بقيت صورة شكلية لما هو موجود في الغرب، شأنها شأن المصانع والمركبات الصناعية الضعيفة التي لم تستطع الانفكاك من التبعية المطلقة للدول الصناعية الكبرى، فالجامعة الجزائرية وبغض النظر عن بعض الإيجابيات ولاسيما الكمية منها، فإنها مؤسسة استهلاكية للبرامج والمناهج المنتجة بالغرب بقيت إلى يومنا هذا تجترها اجترارا وحتى بعد انتهاء صلاحيتها عند منتجيها.

فلم تستطع الجامعة أن تندمج في وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتساهم في الرفع من مستوى أدائها وذلك بالخبرة والمعرفة والعلم، وعوضا أن تؤثر الجامعة في المجتمع، أصبحت هي المتأثرة به فانتقلت سلبيات البيروقراطية والقيم الاتكالية والاستهلاكية المفرطة ومظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي، وتحولت مهمتها إلى توزيع شهادات، لا تكوين خبرات وكفاءات إلا ما ندر منها.

هذا الوضع المتردي جعل أحد الكتاب الجزائريين ينشر كتابا عنوانه "هل يجب غلق الجامعة؟" «Faut-il fermer l'université?»[1] وذلك أن أصحاب القرار لم يعد يهمهم أن تكون الجامعة رافدا فاعلا في دفع عجلة التنمية، وأن نجاح الجامعة مرهون بنجاح دورها في تحقيق الرفاهية والرقي والتقدم للمجتمع وحل مشاكله المختلفة، بل على العكس فالنجاح من منظور المسؤولين أصبح منحصرا في زاوية ضيقة جدا لا تمت بصلة إلى مهام ووظائف الجامعة، فالدخول الجامعي الهادئ والبعيد عن مشاكل الإضرابات والقلاقل ذلك هو النجاح الكبير، وأن إنهاء الموسم الجامعي في وقته المحدد ودون مشاكل ذلك هو الفوز العظيم، أما التكوين والتأهيل والتدريب والمساهمة في إنتاج إطارات تقود المجتمع إلى النجاح والتقدم والتطور فذلك شأن آخر لا يهم، ما دامت أسعار البترول مرتفعة والموارد المالية متوفرة.

صحيح أن مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية كان حظه الإخفاق والفشل ذلك ما تثبته كل المقاييس والأدلة وفي مقدمتها آخر دليل للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2005، حيث ترتب الجزائر في المرتبة 103 من ضمن 177 بلدا في العالم.

والحقيقة أن فشل برامج التنمية في الوصول إلى غاياتها، لم يكن بسبب إخفاق الجامعة في أداء دورها فحسب، بل هذا عامل من بين عدة عوامل حيث سأتطرق بإيجاز إلى العوامل التي أدت إلى إخفاق مشروع التنمية من جهة وفشل الجامعة في إنجاح وتحقيق التنمية المرغوبة من جهة ثانية.

(1)Liès Mairi, **Faut – il fermer l'université?** ENAL,Alger,1994.

ـ العوامل الرئيسية في إخفاق التنمية:

1 - غياب إيديولوجية واضحة تستند إليها التنمية، وتستقي منها الأساليب والوسائل، وتنبثق منها التصورات والأفكار، ويستمد منها الأفراد سلوكهم وقيمهم، وتتخذ منها شكل المؤسسات والأجهزة وترجع إليها السياسات والقرارت.

2 - انعدام المشروع الحضاري، والانبهار بما حققه الغرب، والتهافت وراء استيراد الحلول الجاهزة من هناك، دون مراعاة خصائص التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد، وأن التغيير من أجل حياة أفضل لابد وأن ينبع من الموروث الحضاري للمجتمع نفسه، وبناء على استجابة أفراده، ولا يفرض من الخارج.

3- غياب المشاركة الشعبية في إنجاح برامج التنمية، بحيث كان تعلق أفراد المجتمع بمخططات التنمية والمشاركة من أجل جعلها واقعا معيشا، شبه معدوم وبدرجات متفاوتة من عهد لآخر.

4- تضخم الجهاز البيروقراطي ظنا بأن التنمية عملية إدارية في الأساس، هذا الجهاز الذي أثقل ميزانية الدولة برواتب عالية ويجعل من الفئة البيروقراطية متعجرفة وسيفا مسلطا على أعناق المواطنين لقتل مواهبهم وخنق حرياتهم ووأد مبادرتهم والتلاعب بمصائرهم.

5- تهميش الكفاءات والقدرات البشرية، القادرة على إدارة عملية التنمية باقتدار وكفاءة ومهارة عالية، وإقصائها من مراكز القرار، وحصرها وراء مكاتب فخمة، وإشغالها في تفاهات ومشاكل هامشية.

هذه أهم المعيقات الأساسية لفشل عملية التنمية وإخفاقها، أما العوامل التي أثرت على الجامعة لإفشالها كمؤسسة رائدة في المجتمع تساهم وتقود عملية التنمية المستدامة فنحصرها في التالي:

1 - التوجه نحو الكم تحت ضغط النمو السكاني وتزايد عدد الطلاب الذين شكلوا ضغطا على الجامعة، فأصبح الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات ونقص التأطير هو السمة

الظاهرة على الجامعة سنة بعد أخرى، رغم الإنجازات الضخمة في هذا السياق، ويكفي أن نذكر بأن تضاعف الطلاب فاق 285 مرة سنة2007 عما كان عليه سنة1963.

2 - التسيير البيروقراطي للجامعات على حساب الجانب البيداغوجي، مما همش مهمة الأستاذ الجامعي وأصبح يمارس مهامه كأي موظف عادي، مما فتح المجال على مصراعيه أمام الانتهازيين والوصوليين للسيطرة على إدارة الجامعة، وإدخال الأستاذ في متاهات ومطالب ضيقة كالأجرة، والسكن وتحسين الوضع المهني وتوفير وسائل العمل وغيرها.

3 - غياب إستراتيجية واضحة للتكوين تراعي متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هذه الإستراتيجية التي حاولت جل الإصلاحات وضعها لكن في كل مرة تجابه بالعراقيل وتنتهي إلى الفشل الذريع.

4 - تهميش الإطارات من خريجي الجامعات، فيكتفي بعضهم بالقبول بأي منصب والمهم حصوله على بعض الامتيازات كالأجر، وهجرة البعض الآخر إلى قطاعات عمل لا تتناسب وتخصصاتهم في أحسن الأحوال، وفي أسوأها هجرتهم الى خارج البلاد، حيث هاجر خلال العقد الأخير حوالي نصف مليون إطار معظمهم يحملون شهادات في تخصصات علمية دقيقة.

5 - ضعف البحث العلمي بالرغم من الإجراءات المتخذة في سبيل دعمه وتطويره ابتداء من المجلس الوطني للبحث، والمنظمة الوطنية للبحث العلمي المنبثقين عن إصلاح 1971 وانتهاء بإنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي في السنوات الأخيرة إلا أن البحث العلمي، بقي في الغالب محصورا في بحوث الطلبة لنيل الشهادات العليا، أو بحوث بعض الأساتذة، وبهذا فهي بحوث ليست منبثقة من السعي إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من المبالغ الهائلة المرصودة للتعليم العام والتعليم العالي، فإن نصيب الإنفاق على البحث العلمي بقي ضعيفا فهو لا يتجاوز 0.2 ٪ من الناتج المحلي مقابل 3.5٪ بالولايات المتحدة الأمريكية و3.8 ٪ بالسويد و2.5 ٪ بدولة الكيان الصهيوني.

وبعد هذا لا نندهش إذا ما تذيلت جامعاتنا ترتيب التصنيفات العالمية، حيث لا تذكر ولا جامعة واحدة من الجامعات الجزائرية من بين أحسن 1000جامعة في العالم، أما أقدم جامعة

في الجزائر ونعني بها جامعة الجزائر، فإنها حصلت على الرتبة القريبة من الأخيرة في تصنيف ضم عشرة آلاف (10000) جامعة في العالم.

خاتـــمـــة: مستقبل الجامعة والتنمية المستدامة في سياق العولمة:

حاولت عبر صفحات هذه الدراسة أن أقترب من الواقع التنموي بالجزائر، ومن خلال الاستعراض السابق لما يمكن أن نسميه بدور الجامعة أو التعليم العالي، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تبدو الصورة غير زاهية أو لامعة كما يطرحها المسؤولون عادة في هالتها المثالية والناجحة، ومع ذلك فمن الحق أن نقرر أن مؤسسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، قد قامت بأدوار إيجابية في سبيل تحديث مقومات الحياة، ووصل البلاد بالحضارة التكنولوجية، بواسطة التنوير الفكري، ونشر بعض بذور المنهج العلمي، وتكوين العناصر البشرية المؤهلة، التي قدمت خدمات لا يستهان بها في مجالات كثيرة كالطب والتعليم والإدارة ومختلف المرافق الاجتماعية والثقافية بالرغم من هذا، فإن الدور المنوط بالجامعة والمنتظر منها في تحقيق التنمية المستدامة لم يصل إلى مستواه المرغوب والمطلوب، هذا الدور الذي يتعاظم أكثر وأكثر في ظل نظام العولمة، الذي أعطى أبعادا ومعاني جديدة لمفهوم التنمية المستدامة، حيث أدت هذه التحولات إلى نشأة أسواق عالمية جديدة لا تعترف بالحدود، وأدوات وطرائق جديدة أتاحتها ثورة المعلومات والاتصالات، وفاعلين جدد، مثل المنظمات غير الحكومية والاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأروبي، ومنظمة التجارة العالمية، وقواعد جديدة كالاتفاقات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والخدمات والملكية الفكرية... إلخ.

أوجدت هذه الأبعاد والمعاني قوانين جديدة كما أوجدت تحديات وفرصا جديدة، فالجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات، وهي في ذلك لا تختلف عن غيرها من الدول الأخرى، فأصبحت طرفا معنيا بالعولمة.

وفي خضم هذه المستجدات فما هو مستقبل التنمية بكل أشكالها وأنواعها في الجزائر؟ وما هو الدور المنوط بالجامعة في التكيف مع هذه المعطيات الجديدة ورفع التحديات المفروضة؟

وكما سبق يتضح أن التحديات ستكون أكبر من أي وقت مضى، في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية لا تساعد كثيرا على المواجهة ورفع التحدي، فالإخفاق المتعدد الأوجه الذي وصلت إليه مسيرة التنمية، لم يساعد على توفير الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة والمنافسة الشرسة.

ولاشك أن هذه الأوضاع تفرض إعادة النظر في كثير مما هو موجود لاسيما ما تعلق بالتعليم العالي، كونه يعتبر القطاع الذي يوفر الممرات نحو الاستفادة من الآخر وردم الفجوة المعرفية التي تفصلنا عن الآخر، وتحقيق مجتمع المعرفة، في ظل نظام العولمة الذي لا مكان فيه للضعيف، "إما أن تأكل أو تؤكل".